

Distr.: General
27 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٥٦ من جدول الأعمال

استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠٠/٧١ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريراً في الوقت المناسب عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات الفنية والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل. وطلبت الجمعية العامة أيضاً في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يُضمّن تقريره معلومات مفصّلة ومفيدة عن هذه المسائل.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٠٠/٧١، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها، في دورتها الثانية والسبعين، تقريراً في الوقت المناسب عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات الفنية والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل. وهذا التقرير يُقدّم بناءً على ذلك الطلب.

٢ - خلال العام الماضي، واصلت البعثات السياسية الخاصة الاضطلاع بأدوار متنوعة وحاسمة في تنفيذ استجابة الأمم المتحدة للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ففي النزاعات الجارية، كتلك التي تجري في ليبيا، والجمهورية العربية السورية، واليمن، أدت البعثات السياسية الخاصة دوراً حيوياً في المساعي الرامية إلى الدفع قدماً بعمليات الانتقال السياسي. وفي أفغانستان والعراق والصومال وغيرها من البلدان، عملت هذه البعثات من أجل مساعدة الحكومات والمجتمعات في الحفاظ على السلام وبناء مؤسسات قادرة على الصمود، بوسائل منها تقديم الدعم الانتخابي. وعملت البعثات السياسية الخاصة المكلفة بولايات إقليمية، بما فيها المكاتب الإقليمية الثلاثة لوسط أفريقيا، وآسيا الوسطى، وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل تحديد المخاطر في وقت مبكر، وتهيئة الظروف لتنفيذ استجابات منسقة ومتناسكة وفعالة. وما فتئت البعثات السياسية الخاصة تعمل كلها باطراد عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، سواء بصورة مباشرة أو من خلال خطط الشراكة الاستراتيجية المنفذة في مقر الأمم المتحدة. ويتضمن ذلك العمل بذل جهود من أجل التعاون على المستويين التحليلي والعملي في مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الإقليمي، مثل الجماعات المسلحة العاملة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل.

٣ - ولقد تناولت موضوع الوقاية، منذ أن توليت مناصبي، باعتباره من الموضوعات الأساسية المتشعبة التي تمس عمل المنظمة بجميع أجزائها. وقد فعلت ذلك في وقت تهدد فيه الأخطار الكثير من الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والوثائق المتصلة بها، وفي وقت يحرز فيه تقدم بصورة غير متكافئة في جميع أنحاء العالم، ويهدد فيه تزايد النزاعات العنيفة والمهشاشة حياة الكثيرين، ليدفع الملايين إلى الفرار من ديارهم. فهناك حاجة إلى إعادة صياغة المفاهيم التي يقوم عليها عملنا، وإعادة تركيز هذا العمل، لا في اتجاه منع نشوب الأزمات وتفادي ما يتصل بها من تكاليف خطيرة، بما في ذلك الخسائر في الأرواح البشرية والمعاناة فحسب، بل وفي اتجاه منع تقويض المؤسسات، وتجنب حدوث انتكاسات في قدرة المجتمعات على الصمود، وفي جهودها الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة. وبالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف التنمية المستدامة، وضع أعضاء الأمم المتحدة خطة جماعية جديدة للاستثمار في مستقبل البشرية، تعتمد اعتماداً كبيراً على الترابط في الأعمال التي نضطلع بها في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولذلك فإنني اعتبر مبدأ الوقاية أحد المبادئ التنظيمية المحركة للإصلاح، وإعادة تنشيط الأمم المتحدة، وتحديد الثقة في قيمة النظام الدولي المتعدد الأطراف.

٤ - وللبعثات السياسية الخاصة أبعاد وقائية عميقة، تتماشى والالتزام بالعمل من أجل "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" الذي يستند إلى الميثاق. ولذلك فإن الجهود الرامية إلى تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة والتمثيل المتوازن في العمليات السياسية الخاصة يجب أن يدخل في صميمها التركيز على دعم قدرات هذه البعثات على تعزيز منع نشوب النزاعات العنيفة ومنع تصاعدها

واستمرارها، على النحو المبين في القرارين التوأمين البارزين بشأن الحفاظ على السلام لعام ٢٠١٦، وهما قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠. فهذان القراران، اللذان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة، يقدمان صورة مفاهيمية شاملة ومبدأً تنظيمياً يمكن من خلالهما تركيز الجهود على تعزيز الأدوار الوقائية التي تضطلع بها هذه البعثات. وفي هذا السياق، دعوت إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية الوقائية في إطار رؤيتي في ما يتعلق بأهمية الوقاية، وإلى بذل الجهود لتقوية قدرات الوساطة على جميع مستويات المنظمة. وينبغي أن تستهدف هذه الجهود تعزيز قدرات الدول والمؤسسات والمجتمعات وقدرتها على الصمود. وفي داخل الأمم المتحدة، سنواصل تعزيز العمل الذي أنجزناه في السنوات العديدة الماضية في مجالات التنسيق الداخلي والتحليل المشترك لإشارات الإنذار المبكر والوقاية.

٥ - ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو خامس تقرير أقدمه إلى الجمعية العامة بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. ويركز الفرع الثاني على أهم التطورات العملية التي حدثت في البعثات السياسية الخاصة. ويقدم الفرع الثالث معلومات مفصلة عن الحوار التفاعلي الذي عُقد مع الدول الأعضاء في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، والآراء القيمة التي جرى تبادلها في هذا الحوار بشأن دور البعثات السياسية الخاصة في الحفاظ على السلام. ويتناول الفرع الرابع مجموعة متنوعة من مسائل السياسات العامة المتعلقة بهذه البعثات، وتتضمن كل مسألة منها تفاصيل عن الطريقة التي تسعى بها المنظمة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع أعمالها. ويتضمن الفرع الخامس ملاحظات بشأن سبل المضي قدماً.

ثانياً - التطورات الرئيسية

٦ - في عام ٢٠١٦، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعماً في مجال المساعي الحميدة ودعماً تقنياً ولوجستياً لصالح عملية تصويت انطوت على قيام ١٢ ٥٩٤ مندوباً مختاراً بانتخاب أعضاء مجلس الشعب وقيام أعضاء المجالس التشريعية للولايات بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ. وانتخب أعضاء المجلسين محمد عبد الله محمد فارماجو رئيساً للصومال في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأدت البعثة دوراً رئيسياً في تنسيق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لصالح العملية السياسية، والعمل الذي يضطلع به في الصومال بصفة عامة. وفي إطار ولاية البعثة المتعلقة بتقديم الدعم الانتخابي لصالح إجراء انتخابات بالاقتراع العام، على النحو المبين في قراري مجلس الأمن ٢٢٧٥ (٢٠١٦) و ٢٣٥٨ (٢٠١٧)، ما زالت البعثة تقدم المشورة التقنية والتقنية والاستراتيجية إلى كل من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في التحضير لانتخابات عام ٢٠٢١، واستعراض الدساتير الاتحادية المؤقتة، وصياغة قانون انتخابي. وما فتئت البعثة تقدم دعمها أيضاً لحكومة الصومال في قطاعي الأمن وسيادة القانون، ولا سيما في وضع نهج شامل للأمن، وتأسيس نموذج جديد لعمل الشرطة في الصومال. وفي إطار الولاية المتعلقة بحقوق الإنسان، واصلت البعثة الاضطلاع بجهود في مجالي الرصد وبناء القدرات.

٧ - وعقب بدء الدورة السياسية الجديدة، أجرى مقر الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، تقييماً استراتيجياً بغرض التأكد من أن الأمم المتحدة مهيأة تماماً لدعم المرحلة التالية من بناء الدولة في الصومال. وفي رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/404)، عُرضت نتائج التقييم الاستراتيجي على مجلس الأمن. واشتملت النتائج على التوصية بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال كبعثة سياسية استناداً إلى مهامها الأساسية، وهي بذل المساعي الحميدة وإسداء المشورة الاستراتيجية بشأن بناء السلام، وبناء الدولة، وتنسيق الدعم الدولي، وبناء قدرات المؤسسات الصومالية، ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها، مع مواءمة البعثة على نحو يتيح لها الانخراط بشكل أفضل في مجالات التركيز المحددة في التقييم. وتضمن ذلك، على وجه الخصوص، مواءمة نطاق ولاية البعثة في الأقاليم بكامله من أجل دعم مشروع النظام الاتحادي، ومواصلة اتباع نهج مرن إزاء وجود الأمم المتحدة على الأرض، يدعمه تخطيط مشترك فعال للعمليات. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مدد المجلس ولاية البعثة في قراره (٢٠١٧/٢٣٥٨)، بناء على تلك التوصيات.

٨ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في قيادة تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ورصد تنفيذ ذلك الإطار والإبلاغ بشأنه. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أسهم المكتب في الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بتنفيذ إعلان التزامات نيروبي الذي صدر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لدى اختتام حوار كمبالا؛ وتسوية حالة مقاتلي الفصيل المعارض في جيش التحرير الشعبي السوداني، الموجودين حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتصدي للتهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية المتحالفة والجماعات المسلحة الأخرى؛ وإيجاد حلول دائمة للمقاتلين السابقين المتمركزين في مخيمات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، بذل مكتب مبعوثي الخاص، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مساعي حميدة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، الذي أُبرم من أجل تمهيد الطريق لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، أنشئ مكتب للأمم المتحدة في بوروندي في بوجمبورا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ليتولى دعم الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص في قيادة وتنسيق الجهود السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة في بوروندي، للعمل مع حكومتها وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل دعم الحوار الشامل بين جميع الأطراف البوروندية ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع مكتب المبعوث الخاص بالمهام الموكلة إليه في قرار المجلس ٢٢٧٩ (٢٠١٦) و ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، بما في ذلك دعم الحوار بين الأطراف البوروندية الذي عُقد تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا، والتنسيق مع وسيط الجماعة وميسرها، وتقديم الدعم التقني والفني للحوار.

١٠ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، سحب جنوب السودان وأوغندا قواتهما من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تقاتل جيش الرب للمقاومة، وأنهت الولايات المتحدة الأمريكية ولاية قواتها الخاصة التي كانت تدعم الفرقة. وفي ضوء قيام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتجديد ولاية الفرقة حتى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، ومع مراعاة الحاجة إلى تعديل بيان عمليات الفرقة ليتماشى وآخر

التطورات على الأرض، سيعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، من أجل استعراض وتنقيح استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمكافحة خطر جيش الرب للمقاومة.

١١ - وفي القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، دعا مجلس الأمن كلاً من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، إلى مضاعفة دعمها المقدم للحكومات في المنطقة وللنظمات دون الإقليمية والإقليمية، من أجل التصدي لأثر العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام على السلام والاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف؛ وإجراء البحوث المراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن الدوافع التي تغذي نزعة التطرف عند النساء؛ وتحليل آثار استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان بالنسبة للنساء والمنظمات النسائية. وطلب المجلس أيضاً أن أقدم تقريراً عن منطقة حوض بحيرة تشاد بحلول ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضاً النهوض بأهداف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بطرق منها خلية الاتصال التابعة له في نواكشوط، التي تركز على دعم عمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

١٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أُجري استعراض استراتيجي للأولويات الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وهو الاستعراض الذي أيد مجلس الأمن استنتاجاته الرئيسية، في قراره ٢٣٤٣ (٢٠١٧). وشدد هذا الاستعراض على ضرورة قيام المكتب بإعادة تركيز الجهود التي يبذلها نحو بناء القدرات السياسية اللازمة لدعم جهود المساعي الحميدة والتيسير السياسي التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وأوصى بترشيح الهيكل الإداري للمكتب. ويتولى المكتب حالياً تنفيذ توصيات البعثة التي أجرت الاستعراض.

١٣ - وأُجري تقييم استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، للمساعدة على تعديل بيان عمليات البعثة وهيكلها لمواكبة الحقائق المتغيرة على الأرض. وستشمل هذه الجهود زيادة تدريجية في الوجود التناوبي للموظفين الدوليين في ليبيا، مع الاحتفاظ بمكتب في تونس. ومن خلال برنامج متكامل للمساعدة الانتخابية، يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت البعثة المشورة والدعم إلى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية للعناصر الانتخابية المشاركة في عملية صياغة الدستور، والمساعدة في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية. وفي القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧)، وسَّع المجلس نطاق تطبيق التدابير المتعلقة بمنع محاولات التصدير غير المشروع للنفط الخام من ليبيا، ليشمل المنتجات النفطية المكررة.

١٤ - وفي كولومبيا، تحقق إنجازان هامان على الطريق نحو إحلال السلام، وهما ترسيخ وقف إطلاق النار، ووقف الأعمال العدائية، في أعقاب توقيع اتفاق السلام الذي أبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والانتهاء من عملية إلقاء السلاح الذي شكل حدثاً تاريخياً. وبفضل الالتزام القوي الذي أبداه الطرفان، مضت عملية السلام قدماً في مسارها الصحيح، رغم التحديات العديدة التي واجهتها.

١٥ - واستهلت بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ٢٢٦١ (٢٠١٦)، ولايتها التي تدوم سنة واحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وتولت، منذ ذلك الحين التحقق من وقف إطلاق النار الذي صمّد على نحو لافت للنظر منذ التوقيع عليه. وتولت البعثة أيضا رصد تحرك أكثر من ٧ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى ٢٦ منطقة ونقطة من مناطق ونقاط التجمع. وأكملت القوات المسلحة الثورية الكولومبية، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، إلقاء أسلحتها الفردية، تحت مراقبة الأمم المتحدة، ويُتوقع أن يكتمل تدمير عدد كبير من مخابئ الأسلحة بحلول أيلول/سبتمبر، مع شروع القوات المسلحة الثورية الكولومبية في التحول إلى حركة سياسية قانونية. وفي ١٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس، بناءً على طلب من الطرفين، القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧) الذي أنشئت بعثة متابعة للتحقق من إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ومن تنفيذ الضمانات الأمنية التي أُعطيت للجماعة والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وستبدأ البعثة أنشطتها بصورة كاملة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بعد انتهاء ولاية البعثة الحالية. وبإمكان هذه البعثة الثانية، بتقديمها الدعم لمرحلة إعادة الإدماج ذات الأهمية البالغة، أن تؤدي دورا هاما في المساعدة على توطيد السلام في كولومبيا.

١٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مستوى عاليا من النشاط وتقدما غير مسبوق في المحادثات التي جرت بين زعمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، بتيسير من الأمم المتحدة، وإن كانت شهدت أيضا ركودا وتحديات جسيمة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالتوازي مع المفاوضات بين الطائفتين، وفي خطوة شكّلت منعطفا تاريخيا وحاسما في المحادثات القبرصية، افتتحت المؤتمر المعني بقبرص. وكان الهدف من المؤتمر هو مناقشة الفصل السادس والأخير من المفاوضات المتعلقة بالأمن والضمانات، بمشاركة الدول الضامنة (وهي اليونان، وتركيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبحضور الاتحاد الأوروبي كمراقب (أدى الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا في عملية السلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل المساعدة في التحضيرات اللازمة لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي في الدولة القبرصية التركية التأسيسية المقبلة). وقد انعقد المؤتمر مجددا في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في كرانس - مونتانا، سويسرا، وجرت مفاوضات موازية بشأن الأمن والضمانات وسائر القضايا العالقة على نحو منفصل، بدءا بالإقليم والممتلكات والحكومة وتقاسم السلطة. غير أني، في أوائل تموز/يوليه، وبعد مفاوضات مكثفة، وبالتشاور مع المشاركين، اختتمت المؤتمر دون أن يتم التوصل إلى اتفاق، وكررت التأكيد على أن الأمم المتحدة، بوصفها ميسر العملية، تبقى رهن إشارة الطرفين.

١٧ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المبعوث الخاص إلى سوريا أربع جولات من المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد استرشدت المحادثات بجدول الأعمال الموضوعي المتعلق بمسائل الانتقال السياسي، الذي وافق عليه المجلس في آذار/مارس ٢٠١٧. وقام مكتب المبعوث الخاص بإنشاء عملية استشارية تقنية لكي يتمكن خبراء الوفود المتفاوضة من تحديد نقاط الالتقاء في جدول الأعمال، ومن التحضير على نحو أفضل للمفاوضات الرسمية. ويواصل المكتب استضافة فرق العمل المعنية بوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية، التابعة للفريق الدولي لدعم سوريا، ويواصل تسهيل مشاركة المرأة السورية والمجتمع المدني في المحادثات، من خلال المجلس الاستشاري للمرأة السورية، وغرفة دعم المجتمع

المدني. ووفر المكتب أيضاً خبرته لمحادثات وقف إطلاق النار التي عُقدت في أستانا، وهي محادثات لم تعقد تحت مظلة الأمم المتحدة.

١٨ - وفي العراق، كان من شأن إنجاز الحملة العسكرية في الموصل أن عزز التوقعات المنتظرة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ودورها. فيجب على البعثة الآن أن تركز على عدد من المسائل الملحة، بالتشاور مع حكومة العراق، ومن ضمنها تعزيز الحوار الثنائي بين الجهات الفاعلة الرئيسية، في بغداد وأربيل، حول الاستفتاء المزمع إجراؤه في كردستان، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ وتيسير الجهود الرامية إلى تحقيق عملية مصالحة وطنية ومجتمعية؛ والمساعدة في إعداد العمليات المتصلة بإجراء الانتخابات؛ ودعم آليات المساءلة وإقامة العدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب؛ وإسداء المشورة بشأن إصلاح قطاع الأمن، بالإضافة إلى المساعدة في العودة الطوعية والكرامة والأمن لثلاثة ملايين شخص من المشردين داخليا إلى المناطق المحررة.

١٩ - وأدان مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣١ (٢٠١٦)، أعمال الاتجار، ولا سيما عمليات بيع الأشخاص أو المتاجرة بهم التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأعرب عن اعتزامه النظر في فرض جزاءات محددة الهدف على الضالعين في هذه الأنشطة. وأعرب كذلك عن اعتزامه النظر في فرض جزاءات محددة الهدف على الأفراد والكيانات الضالعة في الاتجار بالأشخاص في المناطق المنكوبة بالنزاعات المسلحة والأفراد والكيانات الضالعة في العنف الجنسي أثناء النزاعات. وأدان المجلس، في قراره ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، التدمير الخارج على القانون للتراث الثقافي، وخاصة من جانب الجماعات الإرهابية، وشجع الدول على أن تقترح إدراج أسماء الأشخاص الضالعين في ذلك إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وأضاف المجلس، في قراره ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، ثمانية أسماء إلى تلك القائمة.

٢٠ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن اليمن (S/PRST/2017/7) يدعو فيه جميع الأطراف إلى التجاوب بشكل بناء مع آخر المقترحات التي تقدم بها المبعوث الخاص لليمن، فيما يتعلق بما يلي: (أ) زيادة الشحنات التجارية والإنسانية عن طريق موانئ البحر الأحمر، بما في ذلك الترتيبات الجديدة لإدارة ميناء ومدينة الحديدة؛ (ب) استئناف دفع المرتبات الحكومية والحفاظ على الخدمات الحكومية الأساسية في جميع مناطق البلد. وواصل المبعوث الخاص العمل مع الطرفين، تمشياً مع البيان الرئاسي، ويهدف تحريك المفاوضات السياسية.

٢١ - وأكد استعراض استراتيجي أُجري لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) من جديد الحاجة إلى مواصلة المساعي الحميدة التي يبذلها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، والقوة المؤقتة، من أجل الحفاظ على وقف الأعمال العدائية، وإحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، بسبل منها استكشاف تدابير بناء الثقة. وقدم المكتب الدعم لحكومة لبنان في إطلاقها، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مشاورات على الصعيد الوطني، من أجل وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف.

٢٢ - واستمر النزاع في أفغانستان بلا هوادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي عام ٢٠١٦، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) ما مجموعه ٤١٨ ١١ إصابة بين المدنيين، وهو أعلى عدد يُسجل منذ عام ٢٠٠٩. وبلغ عدد الذين انضموا مؤخراً إلى صفوف النازحين داخليا،

بسبب النزاع، ٦٥٠.٠٠٠ شخصا، فيما عاد ٦٢٠.٠٠٠ أفغاني من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وحصلت حكومة أفغانستان على تعهدات بتقديم دعم مالي عسكري ومدني من جانب شركائها الدوليين لغاية عام ٢٠٢٠، ووقّعت اتفاق سلام مع جماعة مسلحة معارضة تُعرّف بالحزب الإسلامي قلب الدين. غير أنه، لم يُحرز أي تقدم نحو الدخول في عملية سلام مع حركة طالبان. وقدمت البعثة، في إطار أنشطتها الأساسية، الدعم للأعمال التحضيرية لمؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان؛ وقدمت المساعدة إلى هيئات إدارة الانتخابات؛ ودعمت المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني؛ وقامت بالإبلاغ في مجال حقوق الإنسان؛ ودعت إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وكانت الحكومة قد طلبت رسمياً من الأمم المتحدة تقديم مساعدة انتخابية لدعم انتخابات الفولسي جركه (مجلس العموم) وانتخابات مجالس المقاطعات، وقد نُشر تعديل للقانون الانتخابي في الجريدة الرسمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقدمت البعثة أيضاً الدعم في تنقيح قانون العقوبات، الذي صدر بموجب مرسوم تشريعي في أيار/مايو ٢٠١٧، والذي يأخذ في الاعتبار جميع التزامات البلد التعاقدية الموضوعية.

٢٣ - ويسعى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى جاهداً لتعظيم أثر مجموعة متنوعة من المنافذ الجديدة التي ظهرت في السنة الماضية، وترمي إلى تشجيع التعاون الإقليمي. ولا تزال الحالة الأمنية في المنطقة هشة.

٢٤ - وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسّع مجلس الأمن نطاق تدابير الجزاءات القائمة بموجب قراراته ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، وفرض تدابير جديدة تتعلق بالفحم، والمعادن، ووقود الطائرات. وفرض المجلس، في قراره ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، جزاءات على ١٤ شخصا إضافياً، وعلى أربعة كيانات إضافية.

ثالثاً - الحوار التفاعلي مع الدول الأعضاء

٢٥ - طلبت إلى الجمعية العامة، في قرارها ١٠٠/٧١، أن أعقد بانتظام جلسات تحاور جامعة حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. وشجع القرار أيضاً الأمانة العامة على الاتصال بالدول الأعضاء قبل عقد جلسات الحوار تلك بغية كفالة مشاركتها على نطاق واسع وبصورة هادفة؛ وبعد مشاورات وثيقة مع مكتب اللجنة الرابعة، نظمت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة حواراً تفاعلياً لمناقشة دور بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة في الحفاظ على السلام. وأجري الحوار في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

٢٦ - وأشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في كلمته الافتتاحية، إلى أن هذا الحوار التفاعلي يتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز في توضيح مساهمة البعثات السياسية الخاصة في الحفاظ على السلام وتركيزها وتحسينها. لقد أتى هذا الحوار بعد مرور عام على اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن قراراتين تاريخيين متطابقين بشأن الحفاظ على السلام آذناً بقدم فهم جديد، أكثر شمولاً، ومستمد من الميثاق، للكيفية التي يجب أن تركز بها الأمم المتحدة جميع جهودها على منع نشوب النزاعات. وفي ضوء تنوع الولايات، وتنوع تشكيلات البعثات السياسية الخاصة ومناطق نشرها، رأى وكيل الأمين العام أن الحوار التفاعلي يمثل لحظة فريدة للنظر في الخطوات التي اتخذت والخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل تعزيز تأثير تلك الأدوات بصورة جماعية في إطار جدول أعمال تطلعي للحفاظ على السلام. وقدم وكيل الأمين العام عدة أفكار بشأن المجالات التي قد تكون فيها البعثات السياسية الخاصة، والمكاتب في المقر،

والنظم والإجراءات الإدارية التي تدعمها بحاجة إلى التكيف لكي تتمكن من تحقيق ذلك الهدف على النحو الأمثل.

٢٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذت عدة دول أعضاء الكلمة وتناولت بعض الموضوعات الرئيسية ذات الصلة بالبعثات السياسية الخاصة. وشدد غالبية المتكلمين على أهمية جدول أعمال الحفاظ على السلام، ودعوا الأمانة العامة والدول الأعضاء والشركاء الآخرين إلى تركيز جهودهم على مواصلة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في جميع ركائزها مع عملية الحفاظ على السلام وهدفها كليهما. وأشار العديد منهم إلى مبادرات الجارية في مجال الإصلاح، وإلى رؤيتي من أجل منع نشوب النزاعات، معربين عن أملهم في أن يعزز كل ذلك القدرات والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لدعم جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام.

٢٨ - وسلّطت دول أعضاء كثيرة الضوء على أهمية البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات، ولاحظت أن البعثات ستؤدي إلى حد كبير مسؤولية تنفيذ دعوتي إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية الوقائية. وعلى المستوى الاستراتيجي، طلب عدد من الدول الأعضاء مزيداً من التوضيح بخصوص مفهوم منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بما في ذلك فيما يتعلق بالمرأة والشباب والسلام والأمن. أما على المستوى التنفيذي، فقد أكد العديد من الدول الأعضاء أهمية التغلب على التحديات التي تحول دون كفاءة اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام عبر البلدان والقطاعات وركائز المنظمة. وفي هذا الصدد، سلّطت عدّة دول أعضاء الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية لآسيا الوسطى، وأفريقيا الوسطى، وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك فيما يتعلق بتشجيع استراتيجيات متسقة من أجل الحفاظ على السلام. ورحب العديد من الدول الأعضاء بالعمل الذي تضطلع به البعثات السياسية الخاصة الإقليمية في التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم منع نشوب النزاعات وحلها، ولاحظت أهمية كفاءة محافظة هذه العلاقات على حيويتها، وأهمية إثارة موضوع استعراضها بانتظام. وسلّط العديد من الدول الأعضاء الضوء على ما يؤديه الإنذار المبكر من دور هام في منع نشوب النزاعات، واستفسرت عن الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز آليات الإنذار المبكر.

٢٩ - وتكلمت دولتان من الدول الأعضاء عن خبرتهما في استضافة البعثات السياسية الخاصة، وقدمتا أفكاراً بشأن العمل مع الأمانة العامة في مجال التخطيط للبعثات ونشرها. وشددتا على ضرورة تمحور الجهود التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة حول مبدأ تولى زمام الأمور على المستوى الوطني، وعلى ضرورة تجنب اتباع 'نهج واحد مناسب للجميع' في تصميم الولايات والبعثات. وسلّطت إحدى الدولتين العضوين الضوء على أهمية الدعم الإقليمي لنجاح البعثة، بالإضافة إلى أهمية ضمان التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين داخل البعثات. وأشارت دولة أخرى إلى أن جدول أعمال الحفاظ على السلام وقر أساساً مفاهيمياً هاماً لتشجيع الحوار الشامل، ولاستشراف مستقبل مستدام وسلمي للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٠ - وأخيراً، أعربت عدة دول أعضاء عن قلقها من أن البعثات السياسية الخاصة لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على التمويل الكافي والمستدام. ونظراً إلى تزايد الأهمية التي توليها الدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء لمنع نشوب النزاعات، أعرب العديد من الدول الأعضاء عن أملهم في أن تؤدي الجهود الجارية لتحقيق وفورات، في مجالات أخرى من عمل المنظمة، إلى زيادات متواضعة في

الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة. وسلط بعض الدول الأعضاء أيضا الضوء على ضرورة أن تقوم الجمعية العامة بمعالجة مسألة ترتيبات التمويل والدعم للبعثات السياسية الخاصة.

رابعاً - مسائل السياسات العامة الرئيسية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تعزيز الخبرات الفنية والفعالية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام

٣١ - كما ذكر سابقاً، تندرج البعثات السياسية الخاصة ضمن مجموعة من أهم مجموعات الأدوات الوقائية المتاحة للمنظمة. وهناك اعتراف بالمكاتب السياسية الإقليمية على نطاق واسع باعتبارها منابر أمامية فعالة للدبلوماسية الوقائية، في الوقت الذي يعمل فيه المبعوثون والممثلون والمستشارون الموفدون من قبلي من أجل مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على حل مجموعة متنوعة من المسائل، بدءاً من المسائل المتعلقة بالأراضي وصولاً إلى النزاعات الإقليمية، والأزمات الدستورية والانتخابية، ومفاوضات إعادة التوحيد، ومحادثات السلام. وتواصل البعثات العاملة في الميدان بذل جهود وقائية في طائفة من المجالات، مثل التسريح، ونزع السلاح، وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، للمساعدة على منع نشوب النزاعات وتسويتها، ودعم عمليات الانتقال السياسي المعقدة، والحفاظ على السلام، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية وكيانات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. فهي تشكل، من ثم، مثالا بالغ الأهمية للوقاية التي تربط عمل المنظمة بركائزها الثلاث. وتعتبر التقارير العامة المنتظمة التي تقدمها البعثات السياسية الخاصة عن حقوق الإنسان بمثابة أداة رئيسية للإنذار المبكر، وتولد الزخم لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة. وتسعى كل تلك الأدوات إلى تحقيق الهدف المباشر وهو التخفيف من عوامل اندلاع النزاع العنيف وآثاره، والعمل في الوقت نفسه من أجل توطيد السلام، والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الأطول أجلاً، ألا وهي منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

٣٢ - ونعتمد في جهودنا الرامية إلى تعزيز عمل البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام على الجهود المهمة المتواصلة في مجال الإصلاح في إطار هيكل المنظمة للسلام والأمن. ولقد تناول تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446)، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل (A/70/357-S/2015/682) عدداً من مجالات العمل الهامة من أجل زيادة فعالية عمليات السلام، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتمشيا مع توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى، وأوصل البحث، مع الشركاء الإقليميين والوطنيين، في إنشاء مكاتب إقليمية في مناطق شمال أفريقيا وغرب آسيا والجنوب الأفريقي.

٣٣ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، تلقت الجمعية العامة تقريراً للأمين العام (A/70/745) يتضمن اقتراحاً مفصلاً بشأن السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، بما في ذلك سبل تحسين التحليل السياسي، وإقامة شراكات أوثق مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، وتعزيز القدرة على الإنذار المبكر وأدوات التخطيط، لترجمة معلومات الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة، وزيادة الخبرة التقنية بشأن منع نشوب النزاعات والوساطة، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة، والسلام والأمن، والوساطة على الصعيدين المحلي والوطني.

٣٤ - وفي سعينا المتواصل إلى التماس الفرص لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وكفاءة وفعالية في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام، ستظل جداول الأعمال المتعلقة بالإصلاح وتعزيز عمليات

السلام، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، مسألة محورية في الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تحويل رؤيتها في منع نشوب النزاعات إلى حقيقة واقعة.

الشراكات الإقليمية

٣٥ - إن التعاون والتواصل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية لنجاح الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام. وينبغي دوماً أن يشكل دور البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات دعماً للجهود الإقليمية والمحلية التي تبذل من أجل تحقيق السلام، لا بديلاً لها. ويمكن أن يؤدي العمل جنباً إلى جنب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى تحسين المعارف الجماعية وقدرات التحليل والنفوذ والتأثير في منع نشوب النزاعات والوساطة وجهود بناء السلام. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون الجهات الفاعلة الإقليمية في وضع يؤهلها على نحو أفضل للكشف في وقت مبكر عن الأزمات المحتملة، ولتعبئة القدرات من أجل تحقيق استجابات منسقة على الصعيد الدولي. ولذلك، يجب أن تستند الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى مبادئ الشفافية والمساءلة المتبادلة والميزة النسبية، بما في ذلك من حيث تحديد الأدوار الرائدة والداعمة في تنفيذ العمليات، وتقاسم الأعباء، وتسلسل الأنشطة وعمليات النشر.

٣٦ - وفي السنة الماضية، أُحرز تقدم كبير في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور حفاظ في هذه الشراكة، فيما يتولى تقديم الخدمات إلى إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في الأمانة العامة. ولقد اتخذ مجلس الأمن قرارات، وأبرزها القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، لإتاحة إمكانية التصدي في الوقت المناسب للمنازعات والأزمات الناشئة، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي، في الوقت الذي أشاد فيه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في البيانين اللذين أصدرهما في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، بالتقدم الكبير المحرز خلال السنوات الخمس الماضية، وأكد من جديد ضرورة أن يصبح ذلك التعاون أكثر منهجية واستراتيجية وأكثر قابلية للتنبؤ به. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ألقى خطابي الأول أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي، مغتنماً الفرصة لتجديد التزام الأمم المتحدة بتعزيز هذه الشراكة الهامة على أساس من التضامن والاحترام.

٣٧ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقدت ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، الجولة الأولى للمؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمناقشة مسألتَي السلام والأمن الأكثر إلحاحاً في أفريقيا، والمساعدة على تعزيز الاتساق السياسي وتيسير التقارب في صنع القرار قدر الإمكان. وفي تلك المناسبة، وقعت مع الرئيس الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي يوفر رؤية استراتيجية شاملة لشراكة أقوى للتصدي لتحديات السلام والأمن في جميع أنحاء القارة.

٣٨ - وبدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضاً تنفيذ القرار المتعلق بصندوق السلام الذي أقرته جمعية رؤساء الدول والحكومات في دورتها العادية السابعة والعشرين التي عقدت في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦، فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على الذات والمشاركة في تحمل الأعباء في جهود السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، ولا سيما تمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام التي يقوم بها بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا القرار بالغ الأهمية في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على المشاركة بفعالية مع

الأمم المتحدة في التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. ولذلك، فإنني أرحب بالقرار، وأشجع مجلس الأمن على تقديم الدعم الفعال للعملية، من خلال الاتفاق على آليات ثابتة ومرنة ويمكن التنبؤ بها لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام.

٣٩ - وتتسم الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن السلام والأمن الدوليين بالتعاون الاستراتيجي والتنفيذي الذي يستند إلى إطار للسياسة العامة وُضع منذ عام ٢٠٠٣، وييسره مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في بروكسل. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة شريكا أساسيا له في سياسته الخارجية والأمنية، على النحو المبين في الاستراتيجية العالمية التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويسعى إلى التنسيق الوثيق، ولا سيما في البلدان التي تعمل فيها البعثات المعنية بالسياسات المشتركة للأمن والدفاع جنبا إلى جنب مع عمليات الأمم المتحدة للسلام، كما هي الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وليبيا ومالي. وعقدت لجنة الشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي اجتماعها السنوي غير الرسمي مع مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وتناولت مسألة منع نشوب النزاعات كأولوية عليا بالنسبة لكلتا المنظمين، لا سيما فيما يتعلق بالوساطة، وإصلاح قطاع الأمن، ومنع التطرف العنيف. واستندت المناقشة إلى الحوار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مرحلته الثالثة التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن منع نشوب النزاعات.

٤٠ - وأدى إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في فيينا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بأموال خارجة عن الميزانية، وكممثل لإدارة الشؤون السياسية، إلى تحسن ملحوظ في التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعزيز صلات أوثق مع الأقسام الرئيسية في أمانة منظمة الأمن والتعاون، ومع الرئيس الحالي للمنظمة. ويقدم مكتب الاتصال أيضا خدمات لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، تتيح التوجيه الفعال للدعم وأفضل الممارسات من الإدارات الثلاث إلى أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن طائفة واسعة من المسائل، والعكس بالعكس. ومن الناحية العملية، لا تزال الأمم المتحدة تتعاون بشكل وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الدور الذي تؤديه، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بوصفها مشاركا في رئاسة مباحثات جنيف الدولية، التي تمثل إطارا فريدا يجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في آلية لمنع نشوب النزاعات وحلها. ويضطلع ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية، بدور الأمم المتحدة في هذه التشكيلة، منذ عام ٢٠١١.

٤١ - وبوجود العديد من البعثات السياسية الخاصة التي تعمل في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يظل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أمراً بالغ الأهمية. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الجامعة بهدف فتح مكتب للاتصال في القاهرة تابع للأمم المتحدة، عقب توقيع الأمينين العامين لكلتا المنظمين، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على البروتوكول المتعلق بتعديل نص اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وتواصل الأمم المتحدة الحوار مع منظمة التعاون الإسلامي، وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عقدت إدارة الشؤون السياسية ومنظمة التعاون الإسلامي، جلسة رفيعة المستوى، في جدة، المملكة العربية السعودية، لتبادل الأفكار بشأن الحالة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، بمشاركة البعثات السياسية الإقليمية الخاصة وعمليات حفظ السلام، فضلا عن ممثلين من مقر الأمم المتحدة. ومن المقرر عقد جلسة أخرى لتبادل الأفكار بشأن أفريقيا في نهاية عام ٢٠١٧. وتتعاون الكيانات الثلاثة أيضا في عدد من المبادرات الانتخابية، بما في ذلك تدريب الموظفين المعنيين بالانتخابات، وإدارة قواعد البيانات الانتخابية، وحفظ الذاكرة المؤسسية للناشطين في مجال الانتخابات، وعقد مناسبات لتبادل المعارف بشأنها.

٤٢ - وبالإضافة إلى تلك الشراكات، ستواصل الأمم المتحدة العمل على نحو أوثق وأشد مع غيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بطرق منها مكاتب الاتصال، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

المرأة والسلام والأمن

٤٣ - تؤدي البعثات السياسية الخاصة دوراً يتزايد أهمية في تنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وللبعثات في مناطق انتشارها دور رائد في العديد من المساعي التي تقودها الأمم المتحدة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المنظمة في المجال السياسي، وفي منع نشوب النزاعات. ويعمل الآن ما مجموعه ٢٥ مستشاراً من المستشارين المعيّنين بالشؤون الجنسانية في ١١ بعثة ميدانية، بقيادة إدارة الشؤون السياسية، وهو ما يشكل زيادة هائلة عن عام ٢٠١٥، حينما لم يكن هناك سوى ست بعثات يعمل فيها خبراء في الشؤون الجنسانية بدوام كامل. وشملت عمليات النشر الأخيرة إيفاد مستشارين في الشؤون الجنسانية إلى مكاتب المبعوثين الخاصين إلى سوريا ومنطقة البحيرات الكبرى وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، وفي الوقت نفسه، عينت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مستشاراً لشؤون حماية المرأة، لمعالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٤٤ - وقد كان لنشر أفراد ذوي خبرات متخصصة في المسائل الجنسانية أثر محفز في قدرة البعثات السياسية الخاصة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها على نحو فعال، وكذلك على قدرة مقر الأمم المتحدة في هذا الصدد. وقد تضمنت جميع تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن عمل البعثات السياسية الخاصة، منذ عام ٢٠١٤، نصاً بشأن الشؤون الجنسانية/المرأة، والسلام والأمن، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وتضمن أكثر من نصفها أيضاً توصيات محددة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ولإتاحة المزيد من الرقابة والشفافية والمساءلة بشأن عمليات حفظ السلام والمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أنشأ مجلس الأمن، في عام ٢٠١٦، فريق خبراء غير رسمي معنيا بالمرأة والسلام والأمن، اجتمع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالقيادات العليا للبعثات السياسية الخاصة، لمناقشة وضع المرأة في أفغانستان وحوض بحيرة تشاد والعراق واليمن.

٤٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، عقدت إدارة الشؤون السياسية، بالتنسيق الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أول حلقة عمل مشتركة للمستشارين المعيّنين بالشؤون الجنسانية، في عنتيبي، أوغندا. وشارك في حلقة العمل ٣٩ من المستشارين والمنسقين المعيّنين بالشؤون الجنسانية من البعثات الميدانية والمكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وساعدت حلقة العمل على تعزيز التعاون بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن بين هذه الكيانات، وأتاحت للمشاركين فرصة لتبادل الأفكار والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل التنفيذ الفعال للولاية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٤٦ - وتواصل البعثات السياسية الخاصة التشجيع على زيادة عدد النساء المشاركات في جهود صنع السلام، فضلاً عن الشفافية في ما يتعلق بالتركيبة الجنسانية والديناميات التي تحرك تلك الجهود. فعلى سبيل المثال، باشرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بصورة منهجية، جمع وتحديث بيانات تتعلق

بمشاركة المرأة في الحوار السياسي وحكومة الوفاق الوطني. وشملت الجهود دراسة عن القيادات النسائية التي توفر بيانات مرجعية بشأن المرأة في مناصب صنع القرار ضمن الهياكل الإدارية الراهنة في ليبيا.

٤٧ - وتيسر بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا أجواء الحوار للمنظمات النسائية وأعضاء آلية الرصد والتحقق، التي تضم أعضاء من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ومراقبي الأمم المتحدة. ولا تزال مشاركة المرأة في عمل الآلية تسهم في بناء الثقة في عملية السلام بين كل من أعضاء الآلية والمجتمعات المحلية.

٤٨ - وفي الجمهورية العربية السورية، يواصل المجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي أنشأه المبعوث الخاص إلى سورية، العمل من أجل ضمان إدراج المنظورات الجنسانية في العملية السياسية بجميع أجزائها. ومنذ ٢٠١٧، يتتبع مكتب المبعوث الخاص بانتظام عدد النساء في الوفود المشاركة في المحادثات بين الأطراف السورية، وأدوارهن الفنية والديناميات الجنسانية، وكيفية عملهن من أجل النهوض بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٤٩ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو الدعم لإنشاء وتدريب أربع شبكات إقليمية للوساطة النسائية يتم إدماجها في هياكل السلام المحلية التي تضم عادة غالبية من الذكور من الزعماء الدينيين وكبار القادة من المجتمعات المحلية. ويهدف البرنامج التدريبي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى بناء قدرات ما مجموعه ١٤٥ امرأة.

المساعدة الانتخابية

٥٠ - تواصل البعثات السياسية الخاصة الاستجابة للطابع المتغير للولايات الانتخابية. وبوصفها جهة تنسيق المساعدة الانتخابية المكلفة من الجمعية العامة، تلقت إدارة الشؤون السياسية على نحو متزايد، وخاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبات على مساعدة خبراء محددة الأهداف على المدنيين المتوسط والطويل، بهدف دعم وتعزيز القدرات المتوافرة لدى المؤسسات الانتخابية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الإدارة طلبات للحصول على مشورة بشأن تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وغالبا ما تنفذ أنشطة الأمم المتحدة، في ما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، بالتوازي مع أنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بمنع نشوب النزاعات، بهدف تشجيع التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بوضع الإطار القانوني للانتخابات، مع التركيز على الإدماج وعدم التمييز وتشجيع المشاركة الواسعة. وتواصل البعثات السياسية الخاصة ذات الولايات الانتخابية الحرص على أن تكون جميع السياسات والأنشطة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية مراعية للاعتبارات الجنسانية، وأن تتضمن عناصر رئيسية تشجع مشاركة النساء في الحياة السياسية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أوصت إدارة الشؤون السياسية اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي بإدخال تغييرات على النظام الانتخابي، ليشمل سبلاً لزيادة مشاركة النساء، باستخدام نظام الحصص، وغير ذلك من التدابير الخاصة المؤقتة.

٥١ - وفي البلدان التي تستضيف بعثات سياسية خاصة، تُقدّم المساعدة الانتخابية بطريقة متكاملة تماماً، تحت قيادة البعثة، بصرف النظر عما إذا كانت البعثة متكاملة هيكلية. وتقدم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مساهمة كبيرة في تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية.

السلامة والأمن

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل عدد كبير من البعثات السياسية الخاصة الميدانية في بيئات شديدة التقلب، تشوبها في كثير من المناطق تحديات أمنية خطيرة، بما في ذلك النزاعات العسكرية القائمة والمتواصلة. وعلى الرغم من أن البعثات السياسية الخاصة الميدانية ظلت تحتل مكانة بارزة ضمن الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة لدعم تيسير اتفاقات السلام وتنفيذها، فقد أثرت تلك الظروف إلى حد بعيد على وضعها في الميدان بوجه عام، حيث تطلبت اهتماما متواصلًا، وفي العديد من الحالات، استثمارات كبيرة، من أجل التقليل إلى أدنى حد من تعرض موظفي الأمم المتحدة وعملاتها وأصولها للمخاطر.

٥٣ - إن معظم أفراد الأمم المتحدة العاملين في البعثات السياسية الخاصة يتمركزون أو يعملون في مناطق تستخدم فيها النزاعات، بما في ذلك الحالات التي يُستهدف فيها موظفو الأمم المتحدة بشكل مباشر أو تنشط فيها الجماعات المسلحة. وتشمل تلك البيئات أفغانستان والعراق والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن. كذلك يُرسل الموظفون غير الميدانيين في أحيان كثيرة، كالخبراء الذين يدعمون عمل مجلس الأمن، إلى بيئات تنسم بالتقلب. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الحوادث التي أدت إلى خسائر في أرواح خبراء للأمم المتحدة في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الهجمات على قوافل الأمم المتحدة في ليبيا واليمن. وتعمل المنظمة من أجل التصدي لتلك الحوادث، بسبل منها العمل مع السلطات الحكومية المختصة في التحقيقات الرامية إلى تقصي الحقائق المتعلقة بتلك الحوادث.

٥٤ - وتمثل تلك السياقات تحديًا متزايدًا ومباشرًا لقدرة المنظمة على "أن تبقى وتعمل". وتشارك إدارة الشؤون السياسية، والبعثات السياسية الخاصة، بصورة دورية، إدارة شؤون السلامة والأمن في استعراض استراتيجيات إدارة المخاطر، بغية تكييف أثر تلك المخاطر على تنفيذ الولاية والحد منه. وللحصول على الحماية، تعتمد البعثات السياسية الخاصة في المقام الأول على الحكومات المضيفة، التي تكون قدرتها في بعض الأحيان غير كافية لتقديم خدمات أمنية. ومن أجل التصدي لهذه المسائل، نفذت المنظمة، خلال السنوات العديدة الماضية، عددًا من تدابير التخفيف، لكفالة سلامة أفراد البعثات السياسية الخاصة في الميدان وأصولها، بغية تمكين البعثات من أن تبقى وتعمل. ومن الأمثلة على ذلك، نشر أفراد الأمن المدنيين التابعين للأمم المتحدة، وزيادة التعاون مع الشركاء الإقليميين الذين لديهم أفراد عسكريون في الميدان، ونشر وحدات الحراسة التي توفرها الدول الأعضاء، واستخدام الشركات الأمنية الخاصة عند الاقتضاء ووفقًا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٥٥ - وفي البيئات المتقلبة، قد يؤدي ازدياد خطر الهجوم على موظفي الأمم المتحدة إلى الحد من تنقل البعثات، مع ما يلزم ذلك من توفير خدمات أمنية مكثفة بصورة ثابتة. واتخاذ تدابير أمنية مشددة، وإن كانت ضرورية، قد يحد من إمكانات الاتصال والتوعية، ويحد من ثم من التواصل المباشر مع المجتمعات المحلية. ومن أجل تحقيق التوازن الصحيح، يقوم أعضاء الإدارة العليا في البعثات السياسية الخاصة عند الاقتضاء، وبالتنسيق مع الأفرقة القطرية المعنية، بتنفيذ إطار الأهمية الحيوية للبرامج الذي وضعه الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالأهمية الحيوية للبرامج، وذلك لإتاحة اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بتحديد مستوى المخاطر المقبولة التي يمكن أن يواجهها موظفو الأمم المتحدة.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، فإنه لوجود البعثات السياسية الخاصة في البيئات الشديدة التقلب آثاراً كبيرة على ميزانية البعثات السياسية الخاصة. وتشكل التكاليف المتصلة بالأمن وما يرتبط بها من تدابير التخفيف أحد المكونات الرئيسية لميزانياتها.

٥٧ - ولا يزال مشروع الأمانة العامة لتحقيق التكامل بين السلامة والأمن، بقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن، يحرز تقدماً، بدعم من إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (انظر قرار الجمعية العامة ١٠٤/٧٠ والوثيقة A/70/383)، ضمن جهات أخرى. ويهدف المشروع إلى جعل القوة العاملة في مجال الأمن، التابعة للأمانة العامة، خاضعة للسلطة الإدارية الأساسية لوكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، إلى تحقيق مزيد من الفعالية في تقديم خدمات السلامة والأمن لتمكين أنشطة المنظمة. ومن المتوقع أن يكون هذا النهج مفيداً للبعثات السياسية الخاصة، من حيث جودة الخدمات، وفعالية استخدام الموارد، ولكلا هذين الأمرين أهمية حاسمة في تمكين العمليات في البيئة الأمنية المتغيرة باستمرار.

التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين

٥٨ - إن تحسين تمثيل المرأة في جميع أنحاء المنظمة، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة في الميدان، هو أحد أهم أولوياتي. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت نسبة النساء من الموظفين المعيّنين دولياً الذين يعملون في البعثات ٣٢,١ في المائة، بزيادة قدرها ٣ في المائة عن العام السابق. وتبلغ نسبة النساء من بين الموظفين المعيّنين محلياً في تلك البعثات ١٥,٣ في المائة، وهو تحسن طفيف بنسبة ٢ في المائة عن العام السابق. وفي حين يمثل ذلك استمراراً للاتجاه الإيجابي عموماً في تمثيل المرأة بين الموظفين الدوليين العاملين لدى البعثات السياسية الخاصة الميدانية، فإن معدل التحسن غير كاف.

٥٩ - وسوف تتضمن جهود الإصلاح الجارية داخل المنظمة خريطة طريق تشمل معالم قياسية وأطراً زمنية، وتهدف إلى تحقيق مساواة كاملة بين الجنسين على مستوى رتبة وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد بحلول نهاية فترة ولايتي، والوصول إلى مساواة كاملة بين الجنسين في المنظمة في جميع الرتب بحلول عام ٢٠٢٦، مع توقع حدوث بعض الاستثناءات التي قد لا تصل إلى تحقيق المساواة إلا بحلول عام ٢٠٢٨، وذلك بسبب نقاط انطلاقها. وأنوي تقديم تقرير بشأن تلك المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين؛

٦٠ - وبالمثل، فإن التنوع الجغرافي في المنظمة هو شرط أساسي لنجاحها. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، كان توزيع ١٣٥٢ موظفاً من الموظفين المعيّنين دولياً الذين يعملون في البعثات التي تديرها إدارة الدعم الميداني، على النحو التالي: ٢٣,٧ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٢٢,٦ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ١١,٩ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٧,٢ في المائة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣٤,٥ في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وكان توزيع ٢٠٢٢ موظفاً من الموظفين المعيّنين محلياً على النحو التالي: ١٢,٩ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٨٢,١ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٠,٠٠١ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٣,٢ في المائة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١,٧ بالمائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

خامسا - ملاحظات

٦١ - أشدد في هذا التقرير على ما للبعثات السياسية الخاصة من أهمية مركزية في تحقيق رؤيتي بالنسبة لمستقبل المنظمة، ومن وجه أعم وأهم، مقارنة بالتوقعات الواردة في الميثاق، والولايات الصادرة عن مختلف مجالس الإدارة في الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، على الأمانة العامة والدول الأعضاء مواصلة السعي من أجل إعادة النظر في الطرق التي نتبعها في تصميم تلك الأدوات واستخدامها ودعمها، في مشهد عالمي متغير، وتكييف تلك الطرق وتحديثها.

٦٢ - وفي مواجهة عالم يتزايد فيه الترابط، يجب علينا كفالة أن تُفهم التهديدات على الصعيد الإقليمي، وأن تكون الجهود التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة، سواء كان دورها رائداً أو داعماً، جزءاً من نهج شامل نتبعه في مواصلة عملنا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. ويجب الحفاظ على التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والاستفادة منه والبناء عليه لتحقيق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية، بالإضافة إلى الاستفادة من أوجه التفهم العميق للأبعاد السياسية الإقليمية والشبكات المحلية، وبناء قدرات في مجالي التحليل المشترك والإنذار المبكر. وبعد توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، أتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه للمساعدة على الدفع قدماً بأنشطة منع نشوب النزاعات وحلها في قارة أفريقيا.

٦٣ - وعلى أرض الواقع، يجب على البعثات أن تحرص على أن تعكس جهودها فهما عميقا للناس المكلفة بمساعدتهم، ومشاركتهم، وتأييدهم، على النحو الذي أبرزه تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446)، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968-S/2015/490). وبما أن أكثر من ٩٠ في المائة من موظفي البعثات السياسية الخاصة لا يزالون يعملون في بيئات أمنية غير مؤاتية، فعلى أن نكيف نهجاً مبتكرة للعمل بفعالية في بيئات أمنية صعبة، وأن نستثمر في ذلك المجال ونستكشفه. وأخيراً، فإن تحقيق الإمكانيات الكاملة للبعثات السياسية الخاصة، باعتبارها أدوات للسلام والأمن الدوليين، سوف يتطلب تقديم التمويل والمساندة وترتيبات الدعم الإداري اللازمة بشكل كاف وشفاف وملائم.

٦٤ - ويتطلب تحويل تلك التطلعات إلى واقع التزاما متواصلًا من أجل الإصلاح والتجديد في المنظمة. وفي هذا الصدد، فإن مسارات الإصلاح التي أطلقتها، بما في ذلك استعراض هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن والإدارة وترتيبات الدعم الميداني، تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة والفعالية في العمليات التي نقوم بها، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة. وإنني أتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق الجمعية العامة واللجنة الرابعة، للمضي قدماً بجدول الأعمال هذا، لكي نتمكن من ضمان أن تظل البعثات السياسية الخاصة أداة تتسم بالكفاءة والفعالية من أجل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في السنوات القادمة.

المرفق

بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة (في ١ آب/أغسطس ٢٠١٧)

المبعوثون الخاصون

- ١ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
- ٢ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
- ٣ - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
- ٤ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
- ٥ - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
- ٦ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
- ٧ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان
- ٨ - المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
- ٩ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
- ١٠ - المبعوث الخاص للأمين العام لقيادة وتنسيق المساعي السياسية للأمم المتحدة في بوروندي

أفرقة الجزاءات وأفرقة الرصد

- ١١ - فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا
- ١٢ - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
- ١٣ - فريق الخبراء المعني بالسودان
- ١٤ - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- ١٥ - فريق الخبراء المعني بليبيا
- ١٦ - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
- ١٧ - فريق الخبراء المعني باليمن
- ١٨ - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
- ١٩ - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات
- ٢٠ - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)
- ٢١ - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)
- ٢٢ - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

البعثات الميدانية

- ٢٣ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
- ٢٤ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
- ٢٥ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- ٢٦ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
- ٢٧ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
- ٢٨ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
- ٢٩ - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- ٣٠ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- ٣١ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى
- ٣٢ - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي
- ٣٣ - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
- ٣٤ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
- ٣٥ - بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا